

ديناميات الفقر والتنمية البشرية في موريتانيا: المؤشرات ولأبعاد الرئيسية

د. الحسين بديدي، جامعة نواكشوط – موريتانيا، hsevidh@outlook.sa

تاريخ النشر: 2025/01/30

تاريخ القبول: 2024/12/29

تاريخ الارسال: 2024/12/18

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المعضلات، التي شهدتها المجتمعات واهتمت بها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، كما تشكل مؤشرا أساسيا على مدى التخلف في المجتمع، لذلك شغلت حيزا هاما من اهتمام المخططين وصانعي القرار، باعتبارها عائقا في وجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويبقى التحدي الأكبر والأكثر إلحاحا، هو وضع مؤشرات قابلة للتطبيق على أرض الواقع تحدد الفقير من غير الفقير، وبالتالي تكون أساسا لتحديد الفئات والشرائح المستهدفة من سياسات وبرامج محاربة الفقر، وهو ما سينعكس إيجابا على نتائج تلك البرامج والسياسات. كما يعد العمل على وضع مؤشرات لقياس مسار تطور التنمية البشرية أمرا بالغ الأهمية لضمان التقدم المستدام، حيث توفر هذه المؤشرات رؤية واضحة عن التحديات التي يشهدها البلد. مما سيساعد في وضع وصياغة سياسة تنموية فعالة وواقعية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، قياس الفقر، التنمية البشرية، مؤشرات التنمية البشرية.

Abstract :

The phenomenon of poverty is one of the most important and oldest dilemmas that societies have witnessed and has been the concern of economic and social theories. It is also considered a basic indicator of the extent of underdevelopment in societies. Therefore, it occupied an important part of the attention of planners and decision makers as an obstacle to social and economic development, and the biggest and most urgent challenge remains. It is the development of applicable indicators on the grounds that identify the poor from the non-poor, and thus serve as a basis for identifying the target groups and segments of poverty-fighting policies and programs, which will be positively reflected on the results of those programs and policies.

Furthermore, creating indicators to measure the progress of human development is crucial for ensuring sustainable advancement. These indicators provide a clear view of the challenges a country faces, thereby aiding in the formulation of effective and

realistic development policies.

Keywords: poverty, poverty measurement, human development, human development index

مقدمة:

تعد التنمية بشكل عام أحد أهم رهانات كل السياسات التي تضعها الدول بغرض تحقيق التوازن داخل المجتمع، والوصول إلى تحقيق متطلبات الأفراد وطموحاتهم، لذلك بات قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية أولوية من أولويات المجتمع الدولي، وأصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع.

وإذا كان الوعي بمشكلة الفقر ووجود الإرادة السياسية للحد منه وتحجيمه، أمراً في غاية الأهمية، فإن التحدي أمام ذلك، هو وضع مؤشرات يمكن اعتمادها على أرض الواقع، تحدد الفقير من غير الفقير، وبالتالي تشكل أساساً لتحديد الفئات والشرائح المستهدفة من سياسات وبرامج محاربته، خاصة وأن وضع هذه المؤشرات يبقى مسألة صعبة ومعقدة للغاية، لأنه إذا كان بالإمكان على المستوى النظري الفصل بين الفئات الفقيرة وغير الفقيرة، فإن الأمر على أرض الواقع ليس كذلك، خاصة في ظل وضع اقتصادي هش، تعيشه العديد من فئات المجتمع، يجعل وضعها غير مستقر، فيمكن أن تتحول من حالة الكفاف (وضع الاستغناء عن الآخر) أو ما يسمى الطبقات الوسطى إلى المواقع الاجتماعية السفلى في الهرم الاجتماعي، بمجرد وجود ظروف اقتصادية أو سياسية أو كوارث طبيعية طارئة، ومن ثم تلتحق بالطبقات الفقيرة نتيجة لهذه الظروف الطارئة.

من هنا إذا، نستشف أنه لا توجد طريقة مثلى ووحيدة، لتعدد معايير الفقر وقياساته، فكافة الخيارات تظل مفتوحة للنقاش في مراحل وضع هذه المؤشرات، ينضاف إلى ذلك صعوبة الانتقال من المفهوم المحلي للفقر إلى المفهوم العالمي، باعتبار أن الفقر يكون دائماً مطبوعاً بالثقافة. ترى إلى أي مدى يمكن اعتبار ذلك سبباً محورياً في الحد من ظاهرة الفقر وعدم فعالية سياسية محاربته بل من فعالية السياسات التنموية المنتهجة في البلد بشكل عام؟ أو بعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار العمل على تطوير مفاهيم ومقاييس للفقر والتنمية البشرية مدخلاً أساسياً للقضاء عليه وتحقيق التنمية البشرية المنشودة؟

1- الفقر والتنمية: الإطار المفاهيمي:

إن البحث في قضايا الفقر والتنمية، يفرض إجراءً تحديداً للمفهومين، باعتبار أن ذلك يعتبر بمثابة الخلفية النظرية المبدئية للبحث من جهة، والوقوف على رؤية أكثر عمقا وشمولية من جهة أخرى، ناهيك عن أن تحديد المفاهيم تستدعيه الضرورة المنهجية في البحوث السوسيولوجية.

ومهما تكون التعقيدات التي تحول دون تحديد مفهوم - صارم وحاسم - خاصة للفقر ووضع مؤشرات لقياسه، فإن الهدف منها يبقى محوريا وركيزة أساسية لأنه ببساطة، على أساسه يتحدد: من هو الفقير (خطوط الفقر) ومدى انتشار الفقر وحجمه (عدد الفقراء ونسبتهم إلى عدد السكان) مدى عمق الفقر وحدته (فجوة الفقر) معرفة خصائص الفقراء ومعرفة توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية¹ كما أن الوعي بمشكلة الفقر ووجود الإرادة السياسية لعلاجها، ضمان لتحقيق النتائج، وكذا ترتيب الأولويات، واعتماد أنجع السبل لتذليل الصعوبات، واتخاذ الإجراءات الأكثر صوابا والأكثر فاعلية في الإسراع بعجلة التنمية، كما وكيفاً، والسير بها نحو الأمام²

أ - الفقر:

يعرف الفقر في شكله الأكثر شيوعاً اليوم، بأنه الفقر الموجود غالباً في الدول النامية. حيث أن مشكلة الفقر المجتمعي في هذه البلدان لا تقتصر على عدم القدرة على الحصول على دخل، بل تمتد لتشمل عجزاً اجتماعياً وسياسياً، كما يعتبر الفقر مشكلة تتعلق بالتنمية ناتجة عن التأثيرات السلبية للنمو الاقتصادي غير المتوازن، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين المجتمعات وبين المناطق المختلفة³. وقد اختلف علماء الاقتصاد والاجتماع في تحديد مفهوم الفقر، فمسألة التعريف الموحد ما زالت عالقة، وذلك لارتباطها بجوانب كثيرة، قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصحي والتعليمي والجهل، وضيق السكن، والمرض، والإعاقة الجسدية والعقلية.

كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافة. فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن توزيع الدخل مثلاً، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية قد اعتمدت الحاجات الأساسية في دراسات موضوع الفقر⁴، من هنا إذا يتبدى غموض وتعقيد مفهوم الفقر، خاصة في المجتمعات النامية⁵، ذلك أن هذا المفهوم غير محدد بشكل حاسم، بل نجد أنفسنا أمام عدد كبير من التعاريف والتفسيرات، التي تجعل التعاطي مع مفهوم الفقر شائكاً ومعقداً. إذ أنه يعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمرحلة التاريخية، وجملة واسعة من الظروف والأوضاع المختلفة من مكان لآخر، ومن وقت لآخر، مما يجعله بالضرورة مفهوماً نسبياً سواء تعلق الأمر بتحديد ماهيته أو طريقة قياسه أو التبعات الأخلاقية والسياسية المترتبة عليه⁶. فلو تبينا مفهوم "الفقر النسبي" لقلنا أنه يرتبط أساساً بفكرة كفاف العيش، أي الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول،

¹ نادر مريان وآخرين، البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، والمغرب، مصر، تونس، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان 2000، ص 69

² عبد القادر، العلمي، الفقر أي وسائل لمواجهته، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب 2002، ص 90

³ Angga Syahputra , Henny Rofizar, Poverty in community social and economic Development perspective, ECONOMICS: A Research Journal on Islamic Economics, Vol 8 No 2 December 2022, Page 104

⁴ عبدالله صادق أمين حسن، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته "حالة عملية (محافظة جنين)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005، ص 15

⁵ حافظ المداني، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي، الحياة الثقافية، تونس، العدد 227، يناير 2012، ص 111

⁶ باقادر، أبو بكر أحمد، الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 47، المنامة - البحرين، الطبعة الأولى، 2008، ص 25

وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي، المأوى والكساء، فإذا توفرت هذه العناصر فحسب يوصف المرء بأنه في حالة من الفقر¹.

ويوزع الفقر عادة إلى مستويين، هما: الفقر المدقع والفقر المطلق، ويحدد كل من المستويين بمؤشرات معينة، وقد اتفق على أن للفقر المدقع مؤشرات، من أهمها احتياجات الفرد والأسرة من العناصر الغذائية بما في ذلك البروتينات والفيتامينات بأنواعها والحديد، ثم تحديد سلات غذائية مختلفة وفق للعمر والجنس، وترجمة محتوياتها إلى قيمة نقدية.

أما تحديد خط الفقر المطلق فيقوم على مؤشرات أهمها، تحديد الحاجيات الأساسية غير الغذائية التي تتفق مع نمط المعيشة السائد، وبيان متوسط الإنفاق الشهري والسنوي للفرد والأسرة، نقداً، وحساب الدخل الكافي لتغطية هذه الحاجيات². ويعتقد العديد من الباحثين أنه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقر النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى العيش في مجتمع ما، ويرى هؤلاء أن الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافياً وفي سياقات اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقاً لمعايير نموذجية شاملة وموضوعية.

إنه على الرغم مما سبق من تعقيدات والتباسات في تحديد مفهوم الفقر، إلا أن هناك ما هو مشترك بين المقاربات المختلفة للفقر، تدور حول معاني الحرمان النسبي لفئة معينة من المجتمع، كما أن هناك تقارب في تحديد نوعية مقدار هذا الحرمان من ناحية، وكذلك العمل على تأكيد نسبية معانيه من مجتمع لآخر³.

ويعتبر تعريف أمارثيا سن **Amartya sen** من أكثر التعاريف شمولاً، إذ أن الفقر باعتقاده يتألف من "توليفة من الأفعال والحالات، تتفاوت من متغيرات أولية، مثل جودة التغذية، إلى أمور مركبة مثل احترام الذات. ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد⁴

ويعرف الفقر في **قواميس علم الاجتماع**، بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة من الأفراد، (وينظر إلى المفهوم نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية)⁵

والفقراء كفئة اجتماعية، وفق ما يرى جورج سيمل، ليسوا أولئك الذين يعانون من العجز والحرمان، ولكن هم أولئك الذين يتلقون مساعدات أو ينبغي أن يحصلوا عليها وفقاً للمعايير الاجتماعية المحددة لذلك. وبهذا التعريف لا يمكن أن يتحدد الفقر أو يحدد بشكل كمي، ولكن فقط فيما يتعلق برد الفعل الاجتماعي الذي ينجم عن حالة محددة بعينها⁶ وبالتالي فإن الفقر، يجب أن ينظر إليه على أنه حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، عن تلبية حاجاته المادية

¹ حافظ المداني، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 111

² ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 314

³ باقادر، أبو بكر أحمد، الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، مرجع سبق ذكره ص 27

⁴ سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 46

⁵ عبد الرحمن العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر " دراسة في علم النفس الاجتماعي " منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009 ص 216

⁶ George Simmel, les pauvres, presses universitaires de France 1998, page 15

والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد¹ ، كما يعتبر الحد الفاصل للفقير هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المساعدة الاجتماعية². لذلك لا يعبر عدد الفقراء في دولة ما عن مستواها الاقتصادي³ فالفقير ليس وضعاً اقتصادياً فقط. بل هو وضع من أوضاع البشر، يتصرف فيه الإنسان بفقير ويفكر بفقير. أفكار تؤدي إلى فقر أكثر واحتياج للغير أكثر، بمعنى آخر هو مرض يصيب الاقتصاد ويصيب العقول أيضاً⁴ فتدخل مفهومي الفقر والتهميش السياسي لدى الفئة التي تعاني من تدهور أحوالها المادية والسكنية، أفرز ثقافة فرعية خاصة بها اصطلاح نظرياً على تسميتها بثقافة الفقراء والتي يعتبر الاغتراب والسلبية السياسية وتدني الوعي السياسي أحد أهم مكوناتها السياسية⁵

ب - مفهوم التنمية: المرجعية والسياق التاريخي

استعمل مصطلح التنمية في اللغتين الفرنسية والانجليزية للدلالة على زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة، وفي مجالات معرفية متعددة، منها علم الاقتصاد لوصف الحالة الاقتصادية للدولة من حيث الدخل القومي وإنتاج السلع وأداء الخدمات والتقدم الصناعي والتكنولوجيا. وقد أثار جدلاً كبيراً على المستوى النظري والتطبيقي بعد استخدامه لأول مرة سنة 1949 كبديل لمرادفات التطور والتقدم والتصنيع⁶

حيث تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجيهات الفكرية والأيدولوجية، وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخدامهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق أهداف معينة⁷. ومن التعريفات التي قدمت للتنمية، أنها عملية مخططة لخلف ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة للمجتمع ككل⁸ ، كما يشير مفهوم التنمية، بمعناه العام، إلى محاولة الإنسان بفكره وفعله تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفاً، فعملية التغيير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية، وما يرتبط بها من وعي ودراسة وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبياً بما يحقق غاياته.

¹ سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، دراسات اقتصادية، العدد الحادي عشر 2008، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر ص 8

² بختي فريد وبهتاني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 182

³ عماد أحمد هلال، المكون الاقتصادي في ثقافة الفقر، ثقافة الفقراء " دراسة ميدانية في بنية وجذور الثقافة المصرية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مركز دراسات النيل الثقافية، القاهرة، مصر 2007 ص 117

⁴ يوسف إدريس، فقر الفكر وفكر الفقر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 1988 ص 7

⁵ أماني مسعود، (أزمة الثقافة عند الفقراء)، ثقافة الفقراء " دراسة ميدانية في بنية وجذور الثقافة المصرية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مركز دراسات النيل الثقافية، القاهرة، مصر 2007، ص 221

⁶ مفيدة خالد الزقوزي، التنمية : مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة المغربية، طرابلس، ليبيا، العدد السابع، 2009، ص 92

⁷ طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثل والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر 2001، ص 14

⁸ غريب عبد السميع غريب علم الاجتماع مفهومات موضوعات دراسات، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية، مصر. ص 206

ومن التعريفات التي اعطيت للتنمية أيضا هي أنها عبارة عن وضع معين للمجتمع في فترة زمنية معينة، بحيث يعكس هذا الوضع تقدما ملموسا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف خبراء هيئة الأمم المتحدة التنمية بتقدم مستمر في مستوى الرفاه المعيشي للسكان، وهناك من ذهب إلى تعريف التنمية بأنها عملية معقدة تشمل التحول في مرحلة متميزة بخصائص تكنولوجية ومستويات معيشية وتعليمية إلى مرحلة متقدمة في الخصائص، فعملية التنمية هي حصيلة عوامل متعددة مترابطة مع بعضها البعض يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر، وتنعكس هذه العملية في نتائج الاقتصادية واجتماعية وسياسية¹، كما تعرف التنمية بأنها ذلك التطور البنائي أو التغيير البنائي *Changement structurel* للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ولتنميته بالشمولية²

ج - مراحل تطور مفهوم التنمية:

عرف مفهوم التنمية تطورا متدرجا من مفهوم التنمية المستدامة الذي كانت تركز فيه الدول على معدل النمو الاقتصادي وعلى السياسات الماكرو اقتصادية ومؤشراتها، كالناتج الداخلي الخام ومستوى الدخل القومي وحجم الاستثمار الأجنبي، ولو على حساب العدالة الاجتماعية، إلى مفهوم التنمية البشرية بناء على مقاربات جديدة متميزة كمقاربة أمارتيا سن *Amartya Sen* الذي ينظر إلى التنمية باعتبارها حرية (التنمية حرية) كما سعى إلى تجديد الخطاب الليبرالي في مجال التنمية، لأن النتائج غير المرضية لسياسات التقويم المالي في بداية التسعينات أدت إلى البحث عن مقاربات جديدة وكانت مقاربتة لمفهوم الفقر والتنمية مقارنة متميزة في صياغة مؤشر التنمية البشرية. وتقوم على اساس ابرار أهمية العامل الاجتماعي في التنمية.

فاذا كان السياسيون والاقتصاديون يختزلون تنمية المجتمعات المتخلفة في مسألة واحدة، هي التنمية الاقتصادية، وفي مظهر ومعيار اقتصادي واحد هو الدخل أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات الإنفاق، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى للتنمية، فإن مقاربة امارتيا سن جعلت من تحرر الإنسان من الجهل والمرض والفقر المدخل الأساسي للتنمية فالعمل والإنتاج حرية وقدرة، التعليم ومحو الأمية حرية وقدرة، الصحة والرعاية الصحية حرية وقدرة، المساواة بين الجنسين حرية وقدرة، وحق التعبير والوصول إلى المعلومات والتنظيم حرية وقدرة.³

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي

¹ حرب الخيطي، الأنماط التنموية والإقليمية في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد التاسع، المجلد الثالث الكويت 1983، ص 49

² فايز ابراهيم حبيب " التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية " جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1985 ص 108

³ زينب نجاري، المجددات والابعاد السوسيواقتصادية للفقر بالوسط القروي " اقليم تاونات أنموذجا" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - أكادال، الرباط، المغرب، السنة الدراسية 2009 - 2010، ص 39

2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي = التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان

المصدر : ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية ، الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 46 ، 2009 ، ص 108

ولأن المجال لا يتسع لتتبع خيوط التحولات التي طرأت علي هذا المفهوم منذ الثورة الصناعية وحتى الآن ، إلا أن الحلقة البارزة في هذا المسار شكلتها الأوضاع التي ظهرت عقب سنة 1945 عندما كانت الامم تتلمس طريقها بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وكان من الواضح أن ذاك وجود نمطين مختلفين، يتصف أحدهما بمستوى جيد من التصنيع ويتصف الآخر بكونه موردا ومستهلكا للإنتاج الصناعي، وظهرت الفجوة كبيرة بين هذين العالمين مما اقتضى البحث عن تقريب للهوة وتقليل لحدة "التخلف" بالنسبة للمجموعة الثانية. ومن هنا يتضح أن مفهوم التنمية، قد التصق بمغايره "التخلف" نظرا لأن تعريف التنمية حمل في طياته السمات النقيضة والتي هي في الواقع سمات التخلف.

وبصورة عامة فقد اتسم الحديث عن التنمية بنوع من التركيز على بعدها الاقتصادي وعليه لم يتضح الفرق جليا في بداية الأمر بين النمو والتنمية، ثم ظهرت بعد ذلك تفسيرات تربط النمو بالمنحى الكمي، في حين تعتبر التنمية تعبيراً نوعياً في الاقتصاد عن طريق تنوع الأنشطة الاقتصادية وتعددتها وتنامي الحيز الذي يحتله قطاع الصناعة التحويلية، وكانت الفرضية التي يعتمد عليها هي أن التنمية الاقتصادية ستفضي حتماً للتنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي، وبذلك يكون التحديث.

ومع ذلك ظل المقياس الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وهو مقياس كمي يقتصر على الاحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد¹ غير أن فشل مجهودات التنمية أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية، الذي يركز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح. فبرزت على الساحة محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني يعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، من غذاء وسكن وصحة وتعليم²....

¹ سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا "الثنائي الحرج" صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، بالتعاون مع جامعة نواكشوط، موريتانيا، 1997، ص 29

² محمد حدوي، دور المجتمع المدني في التنمية البشرية " دراسة ميدانية - مدينة أزيلال أنموذجا" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية - مراكش، المغرب، السنة الدراسية 2016 - 2017، ص 32.

وبناء عليه يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة، بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة ممكنة وعادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة¹ كما يمكن أن تعرف "التنمية" على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع ذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى²

2 - الفقر والتنمية البشرية: الاتجاهات المفسرة ومؤشرات القياس

تكمُن أهمية قياس الفقر في التعرف على أماكن تواجد الفقراء ومعرفة حجمهم بالنسبة للمجتمع، والتعرف على خصائصهم الديمغرافية، ومستوياتهم التعليمية والصحية، وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشار هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر³ ويعد وضع مقياس للفقر مسألة أساسية لإنجاح كل سياسة اجتماعية واقتصادية تهدف إلى التخفيف من الفقر⁴. ولما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة، فقد اعتمدت محاولات قياسه على مؤشرات مباشرة عن قدرة الأسرة الداخلية، وفي مقدمتها مؤشر إجمالي الدخل، إلا أنه وبسبب ما تعاني منه بيانات الدخل من محدودية في دقتها، ونظرا لتباين الأسر في حجمها وتركيبها العمري، ثم اللجوء إلى مؤشرات تخص إنفاق الأسرة واستهلاكها، ومنها مؤشر إنفاق الفرد أو إنفاق الوحدة الاستهلاكية، ومؤشر نسبة إنفاق الأسرة على المواد الغذائية، ومؤشر حصة الفرد من الأسعار الحرارية نسبة إلى حاجته منها، جعلت قياسه بناء على تلك المؤشرات أمرا في غاية التعقيد.

إن قياس الفقر يتيح إيجاد السبل الكفيلة بتجاوزه ويساعد على صياغة الفرضيات المتعلقة بأسبابه، ولقد شهد قياس الفقر تطورات مهمة دشنت بدراسة روانتري حول قلة الدخل سنة 1899، مروراً بنهج البنك الدولي في دراسته لفقر الدخل على المستوى العالمي منذ سنة 1990، وانتهاء بالتحويلات العميقة التي عرفها هذا القياس من خلال تجاوز هذه الدراسات الكلاسيكية بإضفاء منهج جديد في قياس الفقر على لسان الفقراء أو ما أصبح يطلق عليها في أدبيات البنك الدولي الأبعاد المتعددة للفقر أو الفقر من خلال أصوات الفقراء⁵.

ويعتبر كل من بروفيسور مارتن رافاليون وانتوني أتكينسون ومارتياسن من الرواد الذين وضعوا الأسس النظرية لقياس الفقر، حيث قسموا الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين:

1 عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2019، ص 66

2 عائشة بن النوي، النوع الاجتماعي والتنمية: مقارنة مفاهيمية، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد (4)، العدد (2)، جامعة عمار ثلجي الأغواط معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 35

3 عزوز أحمد وضيف أحمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، معارف "مجلة دولية محكمة" قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 22، يونيو 2017، ص 328

4 عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية "دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض"، مركز دراسات الوحدة العربية 2009 ص 46

5 محمد، بركات، الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2002، ص

الطرق الذاتية والطرق العلمية: تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول " كم من الدخل تحتاج لسد احتياجاتك الأساسية (الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات) وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي، وقد استنبطت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء" وهي منهجية ارتبطت بمساهمات بروفيسور روبرت شامبرز وناريبان .

أما الطرق العلمية لقياس خط الفقر فأشهرها طريقة " استهلاك الطاقة الغذائية " وطريقة " تكلفة الحاجيات الأساسية " . وتعزى طريقة استهلاك الطاقة الغذائية " إلى **قرير وثوربيك**، بينما ترجع طريقة تكلفة الحاجيات الأساسية إلى **راونترى**. وتعتمد الطريقتان على مفهوم احتياجات الأفراد من الطاقة التي يوفرها الغذاء.

وعليه فغالبية الملاحظين، لديهم فكرة واضحة عن الفروق بين الفقر واللامساواة، ومقاييس الفقر واللامساواة، تعتمد نمطياً على الاستهلاك المنزلي أو اللامساواة للاختلافات في حجم الأسرة وتكلفة المعيشة. ومؤشرات الفقر تحظى بالكثير من الاهتمام كما هو الحال مع مؤشرات أخرى كالمنطقة الجغرافية أو المجموعة الإثنية الخ، وكلها تمارس فعاليتها في وجود الفقر وازدياد معدلاته وإعادة إنتاجه.

وهناك عديد المؤشرات من بينها نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق. وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية، ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري (Normative)، وأن أي تعريف احصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجة في إطار هذه المدرسة التي تستخدم الدخل كمؤشر لقياس الفقر والتي تهدف إلى اكتشاف المرونة لدخل الفقراء في الدول العربية.

وتعتبر الدراسة التي أعدها **دولار وكراي** من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أوضح أن متوسط دخل الفقراء ينمو بنفس معدل نمو دخل الفرد في الاقتصاد القومي، أي أن الفقراء يستفيدون أو يشاركون في النمو الاقتصادي بنفس القدر الذي يستفيد منه الآخرون، حيث استخدمت الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمكافئ القوة الشرائية لعام 1985 كمتوسط لدخل الفرد في مختلف الأقطار¹.

وأخيراً فإنه ينبغي أن ندرك أن طريقة قياس الفقر، يجب ألا تتضمن بحد ذاتها مجموعة من الصفات السياسية لمكافحته أو منهجاً للتضييق مقابل التوسع ترتيباً على ذلك، ولا يعني قياس الفقر بالدخل في حد ذاته أن السبيل الوحيد للتصدي للفقر هو استهداف دخول الفقراء ومحاولة رفعها عبر التحويلات الاجتماعية. فسياسة كهذه قد تكون مؤثرة، كما أن الاستراتيجية الناجحة لمكافحة الفقر التي تستهدف زيادة الدخل يجب أن تعنى مباشرة بتدني التعليم ، والسكن الرديء ويمكن تبرير استراتيجية

¹ نادية، جبر عبد الله حسن ،الفقر وقياسه، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، دراسة في علم اجتماع الحياة اليومية، المنيا، درا فرحة 2004، ص 178

مكافحة الفقر المتعددة التقاطعات التي تتضمن " اشتراك الحكومة " انطلاقاً من الطبيعة المعقدة والمتشابكة لتحديد الآليات والبنى السببية، بغض النظر عن أسلوب القياس المستخدم¹.

أ - **عتبة الفقر:** عندما يراد وصف وتحليل الفقر في مجتمع بتعيينه وتحليله، فإن ذلك الأمر يتطلب اجتياز عتبة الفقر (أو خط الفقر)، بغية تقييم وضعية كل فرد (أو أسرة) وتحديد نسبة أولئك الذين يعجزون عن تلبية الحاجيات الضرورية لبقائهم، وغالباً ما يكون تحديد مستوى هذه العتبة مهمة صعبة وتختلف من شخص لآخر².

وتعتبر الولايات المتحدة من البلدان القليلة التي تتبنى ما يسمى (خط الفقر الرسمي)، بينما تنتهج بلدان كثيرة ومن بينها بريطانيا سبلاً أخرى لتفسير معنى الفقر وتعريف الفئات الاجتماعية التي تواجهه، وتعتمد هذه البلدان على مؤشرات إحصائية مثل تقديم المنافع والمساعدات لتحديد مستوى الفقر، وقد درجت الدراسات المختلفة على إدخال الفئات ذات الدخل المتدني أو الذي يقل عن المنافع الضرورية المطلوبة في دائرة الفقر، وتشير المنافع التكميلية هذه إلى الدفعات النقدية التي تقدم لمن لا يتمكنون من بلوغ مستوى الكفاف بما لديهم، أما الذين يتراوح دخلهم بين 100% و140% من مستوى المنافع التكميلية، فإنهم يعتبرون على هامش "الفقراء" وقد استدلت المنافع التكميلية في بعض البلدان مؤخرًا بدعم الدخل، وأصبح قياس الفقر يركز على عدد الأسر التي تعيش على مستوى معدل الدخل المطلوب أو دونه³.

إن إقرار مؤشر للفقر هو في حد ذاته إعطاء قيمة تمييزية توصف بأنها الحد الحيوي الأدنى الذي ينبغي أن يحصل عليه من قبل الشخص حتى يمكن اعتباره غير فقير، وهذا الحد الحيوي الأدنى يغطي كلفة سلة من المنتجات الغذائية التي تعتبر ضرورية للبناء في صحة جيدة، يضاف إليها تموين لتغطية بعض الاحتياجات غير الغذائية وهذا التحديد يمثل الفقر المطلق وهناك عتبة أخرى أكثر تدنياً لا تغطي سوى الرممق، تستخدم لتحديد الفقر الأقصى.

ومن الممكن كذلك اللجوء إلى عتبة الفقر البيئي عبر استخدام جزء من الدخل أو من الاستهلاك، يمكن ضبط عتبة الفقر بأنها ربع 4/1 أو نصف الدخل المتوسط أو الاستهلاك المتوسط لأحد البلدان، وتمثل الطريقة الأكثر استخداماً في تحديد عتبة الفقر البيئي نسبة معينة من معدل حسابي أو الحط الوسيط لتوزيع الاستهلاك أو الدخل، وهذه الطريقة تطبق أحياناً في الدول المتقدمة، حيث يعتبر الفقر النسبي أكثر ملائمة، وفي أغلب الحالات تستخدم ثلاثة طرق لتحديد عتبة الفقر.

تتمثل الطريقة الأولى في استخدام تقدير عتبة الفقر الغذائي، أقل مستوى من الأسعار الحرارية، ومن ثم توسيعه إلى الحاجيات الأساسية الأخرى المتبقية غير الغذائية، والأسعار الحرارية اللازمة للفرد البالغ يومياً (طبقاً لتوصيات لجنة الخبراء المشكلة من منظمة الأغذية العالمية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية WHO هي 3000 سعر حراري). ثم إن نصيب الفرد من البروتين

¹ ستيفن بي وجون مايكلريت منظور جديد للفقر والتفاوت ، ترجمة بدر الرفاعي ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 363، الكويت، 2009 ص 186

² ج. إ. م. ، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر ، ملامح الفقر في موريتانيا 2000 ، مشروع المسح الدائم حول الظروف المعيشية إبريل 2000 ص 16

³ - انتوني غدنز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياح، مؤسسة ترجمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة، بيروت ، لبنان، ص 375

وبخاصة البروتين الحيواني (اللحوم ، الأسماك ، البيض ، الحليب الخ) له أهمية في الدلالة على حصول الفرد على غذاء متوازن من البروتين والطاقة بالإضافة إلى ما يلزمه من الفيتامينات والعناصر الضرورية¹.

في المقاربة الثانية تقاس عتبة الفقر عن طريق جزء الخميسات أو (العشيرات) السفلي في توزيع المصروفات ، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بعتبة نسبية للفقر. والطريقة الثالثة تتمثل في استخدام عتبة الفقر المقدمة من طرف البنك الدولي للدول النامية أي دولار واحد في اليوم لكل فرد، وذلك لاعتماد القدرات الشرائية في سنة 1985².

في موريتانيا يستخدم مفهوم الفقر المطلق، وذلك لغياب عمل تحليلي ذي نوعية يمكن من رسم عتبة خاصة بالسياق المحلي، وبالتالي لم يكن هناك بد من استخدام العتبة التي تستخدم كثيرا من قبل البنك الدولي للبلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض، وهذه العتبة تساوي 1 دولار لسنة 1985 لكل شخص وكل يوم.

وقد تبنت مختلف دراسات المكتب الوطني للإحصاء الموريتاني، مقاربة قائمة على أساس الفقر المطلق، ذلك انه أثناء إعداد تشخيص للفقر سنة 1992 كان يفضل استخدام حدي الفقر المعتمد من طرف البنك الدولي، وهما: 370 دولار و 275 دولار بأسعار 1985 الثابتة للتشخيص لكل سنة، ويفترض في هذين الحدين أنهما يمثلان على التوالي الفقراء والفقراء المدقعين.

في سنة 1990 قدر حد الفقر في موريتانيا بمبلغ (MRU 3280) للشخص سنويا، بينما بلغ حد الفقر المدقع (MRU 2440) أوقية للشخص سنويا، وللحفاظ على إمكانيات المقارنة تم احتساب حدي الفقر المذكورين أثناء المسح الذي شمل الأسر في الفترة (1995 - 1996) باعتبار أن نسبة التضخم بلغت 64.2% ما بين (1988 - 1995)، لذا قدر حد الفقر في موريتانيا في الفترة (1995 - 1996) بمبلغ (MRU 5840) للشخص الواحد سنويا بينما ما بلغت قيمة حد الفقر الأدنى (MRU 4345) للشخص سنويا. فيما بلغت قيمته سنة 2008 مبلغ (MRU 12900) للحد الأعلى و (MRU 9600) للحد الأدنى، أما في عام 2014 فكانت (MRU 5.16944)³

ب - معدل الفقر: هو أبسط مقياس للفقر، وهو النسبة المئوية للسكان الذي يتدنى استهلاكهم ودخلهم عن حد عتبة الفقر في الغالب، تحت تأثير الفقر والفقر الأقصى على أساس عتبتين مختلفتين للفقر، تمثل الأخيرة النسبة المئوية للسكان الذي يستطيعون تلبية احتياجات القوت اليومي (المنتجات الغذائية فحسب).

ج - عمق الفقر: يشير هذا المقياس إلى المسافة المتوسطة التي تفصل الأشخاص الفقراء من عتبة الفقر، فهو يسجل النقص الإجمالي المتوسط للدخل أو الاستهلاك مقارنة بخط الفقر بالنسبة لمجموع

1 فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم العربي، عالم المعرفة، العدد 161، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1992 ص 24

2 - ج ، إ ، م ، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والمفوضية المكلفة بحقوق الانسان ومكافحة الفقر، ملامح الفقر في موريتانيا 2000 ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

3 R . I . M , Ministère des Affaires Economiques Et du Développement , Office National de la Statistique Profil de la pauvreté en Mauritanie – 2014 , Mars 2015, page 9

السكان الفقراء، وبهذا الاعتبار فهو أفضل من تأثير الفقر، بالمقابل لا يعطي إلا الوضعية المتوسطة للفقراء.

وفي حالة استهداف كامل للفقراء، يسمح هذا المؤشر بتقييم الموارد اللازمة للقضاء على الفقر، أي المبالغ الضرورية للصورة لمجموع السكان الفقر إلى مستوى عتبة الفقر.

د - قسوة الفقر: لا يأخذ هذا المقياس في الحسبان المسافة التي تفصل الفقراء من خط الفقر (فارق الفقر فحسب) بل يأخذ كذلك اللامساواة بين الفقراء، فهو يمنح معامل تلطيف أهم للأشخاص الواقعين في مسافة أكبر من عتبة الفقر، ويتضمن هذا المؤشر سلبية تتمثل في عدم سهولة استنطاقه خلافا للمؤشرين السابقين مع أنه يعتبر مؤشر الاستهلاك الكامل للفقراء .

ويعتبر العمق والقسوة مقياسين مهمين بشكل خاص لتقييم البرامج والسياسات، فبرنامج ما يمكن أن يبدو فعالا في الحد من عدد الفقراء (تأثير الفقر)، عبر مجرد تحسين مصير أولئك الذين يكونون في مستوى أقرب من خط الفقر (أثر ضعيف على فارق الفقر)، ويمكن لتدخلات أخرى أن تبدو أكثر ملائمة لوضعية الأكثر فقر لكن أثرها سيكون أضعف على الأثر العام¹.

وكخلاصة يمكن الحديث عن ثلاثة مناهج لقياس الفقر: الأول منها يعتمد على حجم الاستهلاك، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة)، والثالث هو حجم الانفاق الكلي ليس على الاستهلاك وحسب وإنما أيضا على الحاجيات الأساسية. والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية، ويعتمد المنهج الأول (الاستهلاك) على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة²

وكخلاصة أظهر آخر مسحين دائمين لظروف معيشة الأسر (EPCV) في موريتانيا، والذين أجريا في 2014 و 2019-2020 أن معدل انتشار الفقر انخفض من 30.9% إلى 28.2% (بانخفاض قدره 2.7 نقطة). ولا يزال الفقر يمثل مشكلة ريفية. حيث تبلغ نسبة الفقر في المناطق الريفية 41.2% مقابل 14.4% في المناطق الحضرية. وتساهم المناطق الريفية بأكثر من 80% من الفقر المدقع، بغض النظر عن مقياس الفقر المستخدم. ولا يزال هذا المستوى المقلق من الفقر - خاصة في المناطق الريفية- خطرا محدقا على السلم والتماسك الاجتماعي³.

3- التنمية البشرية سوسيولوجيا:

ظهرت سوسيولوجيا التنمية من أجل فهم التحولات السياسية الناتجة عن حركات الاستقلال التي عرفت المجتمعات النامية، خلال سنوات الستينيات و ارتبطت بدراسة المشاكل و التغيرات الصناعية الناجمة عن التقدم الاقتصادي، وهيمنة المفاهيم المرتبطة بالإنتاجية و التبادل.

¹ مريم بنت المفيد وآخرين، تقرير حول التشخيص الجهوي للفقر في موريتانيا ، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، نواكشوط، موريتانيا 2004، ص 10

² بدر الصالح عبيدي محمد ، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السابع عشر، 1999 ، ص 55

³IMF Country Report No. 24/195, Islamic Republic Of Mauritania Poverty Reduction And Growth Strategy, This Paper on the Islamic Republic of Mauritania was prepared by a staff team of the International Monetary Fund as background documentation for the periodic consultation with the Islamic Republic of Mauritania. It is based on the information available at the time it was completed on May 16, 2024, page 17

وأمام الانتقادات التي وجهها بعض سوسيولوجي أمريكا اللاتينية لمفهوم التنمية، بدأت العودة إلى التركيز على أهمية و دور الفاعل كمشروع. كما ساهمت السوسيولوجيا اللسانية و السميولوجيا في توسيع مجال التنمية ليشمل إعادة الاعتبار للتمثلات والمخيل الاجتماعي، ومختلف الأشكال التي يعبر عنها الرمزي داخل المجتمع¹.

وعموما أثار موضوع التنمية جدلا واسعا، نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية والايديولوجية وحدثة استخدام هذا المصطلح في التراث السوسيولوجي، وقد تعددت المحاولات لتصنيف النظريات السوسيولوجية التي تطورت وازدهرت في المجتمعات الغربية²، ولأن البحث في تفاصيل ما ذهب إليه أصحاب هذه النظريات وغيرها من نظريات علم الاجتماع متشعب ومتعدد، فيمكن الحديث اجمالا عن :

اتجاه اكلاسيكي: ينظر أصحابه إلى التنمية بمعنى التطور، فقد تضمنت فكرة أوجست كونت عن التطور، فكرة التقدم التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، حيث النظام ليس ثابتا، بل خاضع للتغيير والتبديل باستمرار نحو التقدم، وفق قوانين ثابتة وضرورية.

أما **هربرت اسبنسر** فقد صاغ قانونه للتطور، من خلال دراسة طبيعة المجتمعات وتصنيفها حسب درجة التركيب، وعلى أساس المماثلة بين الكائن الحي والمجتمع. والتنمية من منظوره هي عملية تطويرية مستمرة في خط مستقيم بدرجات مختلفة، من التعقيد والتباين في الوضع والبناء في درجة الاعتماد المتبادل بين المكونات

. أما **دور كايم** فقد صنف مراحل تطور المجتمع، بثنائياته المشهورة عن التضامن الآلي، القائم على التجانس الثقافي والاجتماعي في مقابل التضامن العضوي القائم على أساس الاختلاف والتباين والتعقيد. والتنمية بالنسبة له هي التحول من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات الصناعية عن طريق التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي.

واتجه **ماكس فيبير** اتجاها مغايرا عن الاتجاه التطوري، وركز على العوامل النفسية في إحداث التنمية، من خلال دراسة الأخلاق البروتستانتية وروح الرأس مالية، و قد حاول وهو بصدد معالجة نشأة النظام الرأسمالي الغربي كأسلوب للتنمية، تحليل العالقة بين الظاهرة الدينية والاقتصادية.

ويرى أن التنظيم الاقتصادي والرأسمالي، يتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية وأنماط سلوكية وظروف اجتماعية معينة³.

أما الاتجاه الحديث في التنمية فقد نشأ وتطور في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وتتلخص مقولاته في إعطاء أهمية كبيرة للجوانب السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية في التنمية، مع التأكيد على أنظمة القيم والدوافع الفردية وتراكم رأس المال كشروط لازمة للتغيير الاجتماعي والتحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وفقا لمؤشرات التصنيع والتحضر والحريات الفردية واقتصاد

¹ عائشة حليم، السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - أكادال، الرباط، المغرب، السنة الدراسية 2009 - 2010، ص 39

² عبد القادر نشادي، التنمية الريفية مفهومها ومقارباتها السوسيولوجية، مجلة مداد، يوليو 2023، ص 14

³ خالد الزقوزي مفيدة ، التنمية : مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس ، مرجع سبق ذكره ص 97

السوق وتشجيع القطاع الخاص وبناء المجتمع المدني، ومن ثم فإن انتشار خصائص التحديث، والتي تمتاز بها المجتمعات الغربية المتقدمة، وانتقالها إلى البلدان النامية، هو شرط لحصول تلك الدول على الفرصة المناسبة للتحويل إلى مجتمعات حديثة واللاحق بركب الحداثة الغربية¹

4 - مؤشرات التنمية البشرية:

تنوعت وتعددت المقاييس الخاصة بالتعرف على مستويات التنمية البشرية، إلا أن هناك مقاييس استأثرت بقدر كبير من اهتمام الباحثين، لاستخدامها في التعبير عن المستويات التي وصلت إليها التنمية البشرية. وتعد بمثابة أدلة مركبة لقياس جوانب مختلفة من التنمية البشرية، على الرغم من المجال الواسع والشامل المفهوم التنمية البشرية الذي يجعله اغنى كثيرا من أن يعبر عنه أي دليل أو مجموعة مؤشرات، ولكن هذا لا يعني عدم وجود أدوات محددة لرصد المتحقق في مجال التنمية البشرية، والتي يمكن من خلالها اعطاء تصور عن مستويات التنمية البشرية وتباينها المكاني داخل الاقليم الواحد أو بين مجموعة أقاليم².

ويهتم مؤشر التنمية البشرية، بواقع المجتمعات وتطورها ورقيها العام أي بالتغير الجديد الذي يشمل جميع نواحي الحياة. وللتنمية البشرية مؤشرات كمية وأخرى كيفية، من قبيل التعليم والصحة والحالة السياسية وكذا مؤشر الجنس الذي يعبر عن أوجه المساواة في المنجزات بين المرأة والرجل، فكلما كان التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية كبيرا انخفض ترتيب البلد في مؤشرات التنمية البشرية وفقا لدرجات التفاوت بين الرجال والنساء. ولا يمكن تحقيق تنمية الموارد البشرية دون المساواة في النوع.

وعموما يتضمن مؤشر التنمية البشرية عناصر ثلاثة:

مدة الحياة: وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة، **مستوى التعليم:** ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محو الأمية) وثلث المعدل الإجمالي للدارسين (كل مستويات التعليم). **مستوى المعيشة:** ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن³.

وتتوخى التنمية البشرية المستدامة خلق بيئة يتسنى في إطارها لكل تنمية قدراته وتوسيع خياراته دون تعريض الأجيال للخطر. ذلك أن التنمية البشرية المستدامة عبارة عن تنمية لا تؤدي إلى النمو فحسب، بل توزع ثمار النمو بكيفية منصفة وتجدد البيئة بدال من تدميرها وتحمل الناس المسؤولية بدال من إقصائهم⁴

¹ السيد علي أبو فرحة، التنمية في إفريقيا بين المنظورين الإسلامي والغربي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع، يناير 2021، ص 31

² عبد الرزاق جاسم احمد الدوري ، مي صالح محسن الدوري، مؤشرات التنمية البشرية ودرجة رضا السكان عن واقع حياتهم في حضر محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد (29) العدد (10) الجزء الثاني لعام 2022، ص 180

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، التنمية والنوع الاجتماعي ، الطبعة الرابعة، عمان - الأردن، 2001، ص3

⁴ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في موريتانيا ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة والفقر، 2005، ص 21

5 - دليل التنمية الخاص بالأنوع الاجتماعي

عمل تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة سنة 1994 على إبراز دليل يتضمن مؤشرات للتنمية خاصة بالنساء، يستهدف تحليلاً عميقاً لأوضاعهن في مختلف البلدان وكذا تحليل للمتمايزات القائمة على أساس الجنس بين الرجال والنساء¹ ويتميز هذا الدليل بأنه يتكون من ثلاثة أدلة فرعية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية، وبها يتم حساب دليل التنمية البشرية، الخاص بالأنوع الاجتماعي على النحو التالي:

طول العمر: ويعتمد على مؤشرين: متوسط العمر المتوقع للأنثى عند الولادة، ومتوسط العمر المتوقع للذكور عند الولادة، ويعتمد عليهما في الوصول إلى العمر المتوقع الموزع بالتساوي.

المعرفة: دليل تعليم الإناث، ويقاس بمعدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة، ونسبة إجمالي التحاق الإناث بالتعليم، وبين دليل تعليم الإناث ودليل تعليم الذكور يتكون المعرفة بالتساوي.

مستوى العيش اللائق: دليل الخاص بالإناث، ودليل الدخل المكتسب للذكور، وبينهما يتكون دليل الدخل الموزع بالتساوي.

وقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس في موريتانيا من 0,428 سنة 1999 إلى 0,471 سنة 2003 أي بزيادة إجمالية قدرها نقطة أو 8,6 نقاط في المتوسط. ويدل هذا التطور على تحسين مستمر في وضعية المرأة في مجالات التربية والصحة ومحو الأمية والنفوذ إلى الموارد كما ترجع أيضاً إلى الجهود التي بذلتها الدولة وشركائها في التنمية واستهدافهم بصورة خاصة للترقية النسوية من خلال تصور وتنفيذ أنشطة مرتبطة بالتحسيس والتثقيف والصحة وإيجاد المداخل المجزية.

6- مسار تطور مؤشرات التنمية البشرية في موريتانيا:

ارتفع مؤشر التنمية البشرية في التقارير الوطنية من 0.507 سنة 2000 إلى 0.533 سنة 2004، إلى 0.556 سنة 2021 وهو ما يمثل تقدماً قدره 49 نقطة خلال هذه الفترة، وقد سجلت جميع مكونات المؤشرات تطوراً إيجابياً باستثناء معدل محو الأمية (46.9% سنة 2017)، ويفسر هذا التطور تحسن مستويات محو الأمية والتعليم والصحة نتيجة للسياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة والمركزة أساساً على ترقية القطاعات الاجتماعية، كما تحسن أيضاً مؤشر النفوذ إلى موارد المعيشة معبراً عنه بتكافؤ القوة الشرائية. فقد سجل أكبر نمو على مستوى تعادل القوة الشرائية في حين ظلت معدلات النمو المسجلة في مجال التمدرس ضعيفة في جميع المستويات.

أما تطور أمل الحياة عند الولادة الذي ارتفع من 53,8 عاماً سنة 2000 إلى 57,45 عاماً سنة 2004 أي بزيادة 3,65 نقاط في أربع سنوات، فليس دالاً بالنظر إلى الجهود والوسائل التي تم تكريسها لقطاع الصحة خلال العقدين الآخرين، ويعني ذلك أن مازال يتعين على موريتانيا تخصيص استثمارات ضخمة لتعميم التعليم والصحة للذين لم تتمكن نسبة كبيرة من الموريتانيين من النفوذ إليهما بعد، كما أن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لرفع التحديات والقيام بتخطيط مدروس ومركز على المناطق ذات الأولوية (جيوب الفقر) في البلاد، يجب أن تجسد من خلال تسيير محكم للموارد البشرية والمادية فضلاً عن الإشراف الفعلي للسكان والمجتمع في تصميم وتنفيذ جميع الأنشطة الرامية إلى تطوير المنظومتين التربوية والصحية.

¹ العربي وافي، مقارنة النوع والتنمية، المعرفة للجميع، العدد 35، منشورات رمسيس، الرباط، المغرب، 2008، ص 158

وبخصوص مؤشر التنمية البشرية، وفقا للتقارير الدولية، فقد سجل نمو مستمر من سنة 1975 إلى 2003، حيث ارتفع من 0.346 إلى 0.477، وهو ما يمثل زيادة قدرها 131 نقطة خلال 28 عاما بواقع متوسط زيادة سنوية قدرها 4.67.

ووفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم للتنمية في 2007 حول (IDH) تحتل موريتانيا المرتبة 137 من بين 177 دولة الواردة في التقرير، فيما صنفت سنة 2011 في الرتبة 159 من أصل 187 بلدا. وهي تنتمي إلى فئة البلدان المتدنية مستوى التنمية البشرية. وعلى مدى الفترة 2000 - 2011 شهدت قيمة مؤشر التنمية البشرية في البلد تطورا بنسبة نمو سنوية تبلغ في المتوسط 0.92%، وهذا المستوى من النمو مشابه لما هو ملاحظ في البلدان العربية (0.946) لكنه أشد بطئا مما سجل في إفريقيا جنوب الصحراء (1.316)¹

اجمالا ارتفع مؤشر التنمية البشرية لموريتانيا في عام 2019 إلى 0.546 مقارنة ب 0.397 عام 1990 اي بزيادة قدرها 37.5% وبلغ معدل المساواة في التنمية البشرية 31.8% في عام 2019 مقابل 34% في عام 2014²، كما شهدت موريتانيا في الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2019، ارتفاعا في مستوى متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار 5.2 سنوات. وارتفعت فيها مدة الدراسة المتوسطة بمقدار 2.5 سنة. في حين زادت مدة الدراسة المتوقعة بمقدار 4.8 سنوات. كما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة تقارب 14.8% بين عامي 1990 - 2019. ويظهر الشكل ادناه مساهمة كل مكون في مؤشر التنمية البشرية منذ 1990³.

مؤشر تطور التنمية البشرية في موريتانيا					
السنة	العمر المتوقع	مدة الدراسة المتوقعة	مدة الدراسة المتوسطة	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1990	59.7	3.7	2.2	4.474	0.397
1995	60.4	5.5	2.6	4.622	0.442
2000	60.7	6.5	3.0	4.390	0.464
2005	61.3	7.2	3.4	4.735	0.486
2010	62.5	7.6	3.8	4.702	0.505

¹ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في موريتانيا ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر، مرجع سبق ذكره، ص 13

² IMF Country Report No. 24/195, Islamic Republic Of Mauritania Poverty Reduction And Growth Strategy. Op. cit. page 17

³ PNUD, Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020, page 3.

0.536	4.986	4.3	8.7	63.9	2015
0.542	4.956	4.4	9.0	64.2	2016
0.540	5.005	4.5	8.6	64.5	2017
0.542	5.015	4.6	8.6	64.7	2018
0.546	5.135	4.7	8.6	64.9	2019

Source : PNUD, Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020, page 3

الخاتمة:

مما سبق؛ يتضح ان التنمية في موريتانيا لا يمكن أن تتم على المستوى الاقتصادي فحسب، بل يجب أن تدمج أيضا البعد الاجتماعي، خصوصا فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وتعزيز الحقوق بما في ذلك المساواة، وحماية الفئات الأكثر ضعفا وضمان الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن الضغط الديموغرافي الكبير يهدد بتقويض المكاسب الاقتصادية وتأخير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة¹. لذلك، فإن النظر في مسألة دقة وكفاءة المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية² يعد أمرا بالغ الأهمية لضمان التقدم المستدام، حيث توفر هذه المؤشرات رؤية واضحة عن التحديات التي يشهدها البلد، مما سيساعد في وضع وصياغة سياسة تنموية فعالة وواقعية. كما تعتبر عملية قياس الفقر وبشكل دوري، ضرورة ملحة من أجل معرفة حجمه وشدته وتحديد أسبابه، وكذلك من أجل مراقبة تطورات ومعرفة خصائص الفقراء ومناطق تركيزهم، ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر، غير أن هناك معوقات عديدة تحول دون ذلك لعل أبرزها اختلاف الدارسين للفقر في تحديد من هم الفقراء في مجتمع ما، من أجل استهدافهم. فكل المقاربات التي حاولت تقديم مؤشرات وأساليب يمكن الارتكاز عليها في عملية قياس الفقر لم تكن حاسمة ولا صارمة في مجملها بل غالبا غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع، حيث أن الأخذ بمعيار تحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية الضرورية وترجمتها إلى أرقام، يشكل تحدٍ إذ أن هذه الحاجات ليس لها تقدير متفق عليه، فهي تخضع لتأثير بعض العوامل المتصلة بالأسرة من حيث تركيبها، كما وتتأثر كمية هذه الحاجات بمقدار الجهد الذي يبذله أفراد الأسرة وطبيعة العمل الذي يقومون به، وقد تنخفض أو ترتفع هذه التقديرات من عام لآخر، وذلك حسب منهجية التقدير المتبعة واختلاف الأسعار. وهناك أيضا بعض الانتقادات التي توجه لخط الفقر، لكونه يعتبر ظاهرة الفقر

¹IMF Country Report No. 24/195, Islamic Republic Of Mauritania Poverty Reduction And Growth Strategy. Op. cit. page 21

² Françoise de Bel-Air. Fighting Poverty, "Making Up" a New Society Around the Use of Human Development in Jordan.. Philippe BOURMAUD. De la mesure à la norme : les indicateurs du développement, Institut français du Proche-Orient (IFPO); BSN Press, 2011, page 15

ظاهرة مجردة يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، مع أن الواقع يشير إلى غير ذلك، حيث يرتبط الفقر بجوانب كثيرة يصعب قياسها بمقياس واحد، ويخفي خط الفقر الفروق في دخل الأسر مهما كانت صغيرة أو كبيرة، وهناك مسألة اختلاف كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية وصعوبة تحديد اعتبارات تفضيل الإنفاق على هذه السلع من شخص لآخر، وأيضاً اختيار الأسرة أم الفرد.

المراجع:

1. ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007.
2. أماني مسعود، (أزمة الثقافة عند الفقراء)، ثقافة الفقراء " دراسة ميدانية في بنية وجذور الثقافة المصرية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مركز دراسات النيل الثقافية، القاهرة، مصر 2007.
3. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياح، مؤسسة ترجمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان.
4. باقادر، أبو بكر أحمد، الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 47، المنامة - البحرين، الطبعة الأولى 2008.
5. بختي فريد وبهتاني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
6. بدر الصالح عبيدي محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السابع عشر، 1999.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، التنمية والنوع الاجتماعي، الطبعة الرابعة، عمان - الأردن، 2001.
8. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر، ملامح الفقر في موريتانيا 2000، مشروع المسح الدائم حول الظروف المعيشية إبريل 2000.
9. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة والفقر، 2005.
10. حافظ المداني، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي، الحياة الثقافية، تونس، العدد 227، يناير 2012.

11. حرب الخيطي ، الأنماط التنموية والإقليمية في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد التاسع ، المجلد الثالث، الكويت 1983.
12. زينب نجاري، المجددات والابعاد السوسيواقتصادية للفقير بالوسط القروي " اقليم تاونات أنموذجا" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - أكادال، الرباط، المغرب، السنة الدراسية 2009 - 2010
13. ستيفن بي وجون مايكلريت منظور جديد للفقير والتفاوت ، ترجمة بدر الرفاعي ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 363، الكويت، 2009.
14. سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ، دراسات اقتصادية ، العدد الحادي عشر 2008 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
15. سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 2009 .
16. السيد علي أبو فرحة، التنمية في إفريقيا بين المنظورين الإسلامي والغربي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع، يناير 2021.
17. سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا "الثنائي الحرج "صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، بالتعاون مع جامعة نواكشوط، موريتانيا، 1997.
18. طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثل والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر 2001.
19. عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.
20. عائشة بن النوي، النوع الاجتماعي والتنمية: مقارنة مفاهيمية، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد (4)، العدد (2)، جامعة عمار ثلجي الأغواط معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، الجزائر، ديسمبر 2020.
21. عائشة حليم، السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية - أكادال، الرباط، المغرب، السنة الدراسية 2009 - 2010.
22. عبد الرحمن العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر " دراسة في علم النفس الاجتماعي " منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى 2009.
23. عبد الرزاق جاسم احمد الدوري ، مي صالح محسن الدوري، مؤشرات التنمية البشرية ودرجة رضا السكان عن واقع حياتهم في حضر محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد (29) العدد (10) الجزء الثاني لعام 2022.
24. عبد القادر نشادي، التنمية الريفية مفهومها ومقارباتها السوسيوولوجية، مجلة مداد، يوليو 2023

25. عبد القادر، العلمي، الفقر أي وسائل لمواجهته، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب، 2002
26. عبدالله صادق أمين حسن، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته "حالة عملية (محافظة جنين)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.
27. العربي وافي ، مقارنة النوع والتنمية ، المعرفة للجميع ، العدد 35 ، منشورات رمسيس ، الرباط، المغرب، 2008
28. عزوز أحمد وضيف أحمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، معارف " مجلة دولية محكمة" قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 22، يونيو 2017.
29. عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية " دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض ، مركز دراسات الوحدة العربية 2009 .
30. عماد أحمد هلال، المكون الاقتصادي في ثقافة الفقر، ثقافة الفقراء " دراسة ميدانية في بنية وجذور الثقافة المصرية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، مركز دراسات النيل الثقافية ، القاهرة ، مصر 2007.
31. غريب عبد السميع غريب علم الاجتماع مفهومات موضوعات دراسات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
32. فايز ابراهيم حبيب " التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية " جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، السعودية ، 1985.
33. فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم العربي، عالم المعرفة، العدد 161، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1992 .
34. محمد حدوي، دور المجتمع المدني في التنمية البشرية " دراسة ميدانية - مدينة أزيلال أنموذجا" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية - مراكش، المغرب، السنة الدراسية 2016 - 2017.
35. محمد، بركات، الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر ، مطبعة المعارف الجديدة ، الطبعة الأولى ، الرباط، المغرب، 2002.
36. مريم بنت المفيد وآخرين، تقرير حول التشخيص الجهوي للفقر في موريتانيا ، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، نواكشوط، موريتانيا 2004.
37. مفيدة خالد الزقوزي ، التنمية : مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس ، مجلة الجامعة المغربية ، طرابلس ، ليبيا ، العدد السابع ، 2009 .
38. نادر مريان وآخرين، البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، والمغرب، مصر، تونس، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
39. نادية، جبر عبد الله حسن ،الفقر وقياسه، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، دراسة في علم اجتماع الحياة اليومية، المنيا، درا فرحة 2004.

- 40.ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية ،
الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية
، العدد 46 ، 2009 .
- 41.يوسف إدريس ، فقر الفكر وفكر الفقر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة
الثانية 1988 .

- 42.Angga Syahputra , Henny Rofizar, Poverty in community social and economic
Development perspective, ECONOMICS: A Research Journal on Islamic
Economics, Vol 8 No 2 December 2022
- 43.Françoise de Bel-Air. Fighting Poverty, "Making Up" a New Society Around the
Use of Human Development in Jordan.. Philippe BOURMAUD. De la mesure à la
norme : les indicateurs du développement, Institut français du Proche-Orient
(IFPO); BSN Press, 2011
- 44.George Simmel , les pauvres , presses universitaires de France 1998.
- 45.IMF Country Report No. 24/195, Islamic Republic Of Mauritania Poverty
Reduction And Growth Strategy, This Paper on the Islamic Republic of
Mauritania was prepared by a staff team of the International Monetary Fund as
background documentation for the periodic consultation with the Islamic Republic
of Mauritania. It is based on the information available at the time it was
completed on May 16, 2024.
- 46.PNUD, Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à
l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020
- 47.République Islamique de Mauritanie, Ministère des Affaires Economiques Et du
Développement, Office National de la Statistique Profil de la pauvreté en
Mauritanie – 2014 , Mars 2015